

ليس كذلك اي ليس اول ما اعتبره في مفهومه الحديث
طريفه على ذات اي قائل ما اعتبره في مفهومه الذات وقوله نسبة
الحديث ايدلوا ان يقول حدثك منسوب اليه نسبة التسمية
لبست جزء مفهوم الوصف بل هي للتعيين فقط كما تقدم
في التبيين الرابع ويكون كلمة ما هي في قول المص ما ذلك
ناقبة واختيرت هذا الاحتمال يقتضي انه يرجوع الى اول
الرجوع وهو كذلك وذلك لان هذا الاحتمال وان كان ظاهر
بالنظر للمعيراة يقتضي كيفية رجوعه لخصا بانه
المحدث عند غير ظاهر من جهة جعل ما نافي لان السامع
في نفي الماضي لم يفي حال ما المص قال ما ذلك بالمعنى
والمتبادر منه ان ما موصولة لناقبة التبيين
السادس عند اجزاء محدوف اي هذا الذي ندرجه فيه او بالعكس
ويعلم منه ان كواول التبيين كاهو كفاية فيها اذا وقعت
بما لا يرام ويجعل الحاطة طرفة هذه الجملة على جملة التبريد او
عاطفة لهذا التبريد على جملة محدوف اي يعلم منه ان وقعت
ويعلم منه الفرق في التبيين في نسخة من التبيين
وعليها من التبيين المنشوب للتبيين انه موضوع
للماهية مع وحده ما يعينها اي موضوع للماهية المتحققة
في واحد لا يعين وليسمى اي المدة كور من الماهية
مع قيد الوحد في المدة كور في المدة كور
هي اي بتقيد تحققها في فرد ولا يقيد التبيين
ولا يخفى ان القصد بهذا الطعن ان على المص وحاصله انه
كيف ينبغي علم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ما سبق
التقسيم مع ان علم الجنس غير مذكور في التقسيم علم الفرق
بينهما مقتضى ذلكهما معا فانه فلا بد من تاول هذا

الكلام

الكلام اي المضمون نسبة علم الفرق للتقسيم بان يقال شهرة
علم الجنس للماهية بتقيد التبيين انفتحت عن ذلك في التقسيم
فكان ذلك تقيد ويبنى الفرق عليه وبذلك يعلم ان قوله وهو ليس
بيانا للتساوي بل بل الما بون كيد الكلام بعد التساوي بل
من حيث هي اي بتقيد الوحد كما ان علم الجنس كذلك
اي موضوع للماهية بتقيد الوحد
حروف فقط بل المراد الحروف مع الهجئة وع في المعنى وضع
بن انه ما بواسطة امر بخارج كاللام للجنس المعين
اي للماهية المعينة في ذهن المخاطب كما يقيد الكلام لغير المعينة
في ذهن الواضع وهو كيد بل غير صحيح بل الصواب المعينة
في ذهن الواضع كما به ل كلام العلاء ابن قاسم في مايات
وغيره بقى شئ اخر وهو ان المتبادر من عبارة المص ان
التعيين في ذلك هي جزء من مدلول علم الجنس وبه قيل وقيل
انه موضوع للماهية بتقيد التبيين فان التعيين لم يرد في علم
الجنس وهل هو جزء من الموضوع لم انه وقيل فيه خلاف
كان الاعلام الشخصية لا هذا يقيد ان التعيين
الذهني جزء من مدلول علم الشخص وليس كذلك
من تلك الحقيقة ببيان الغير المعين دفع به ما يتوهم من ان
المراد بغير المعين المفرد المنتشر والمعنى بل وضع الحقيقة
الغير المعينة وهو معنى فيه اي وكحال ان التعيين
معنى ثابت في الموضوع كاي انه وصف له قائم به يتوصل به
اللفظ له فهو من طرفة الوصف في الموصوف وانت جدير بان
الموصف القائم بالماهية الموضوع لها التعيين لا التبيين
فيجب ان يراد بالتعيين التعيين واسا ذلك بقوله وهو
فيه لدفع ما يرد على قوله بل وضع لغير معين وحاصل الجواب

ووضع نحو هو ليس المراد كونه حروف
بل المراد هو

195